APLC/MSP.10/2010/WP.13

25 November 2010
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العاشر
جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب الذي قدمته كولومبيا لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدّقت كولومبيا على الاتفاقية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى كولومبيا في ١ آذار/مارس ٢٠٠١. وأبلغت كولومبيا، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يُشتبه باحتوائها على ألغام مضادة للأفراد. وكولومبيا ملزمة بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١١. وإذ تعتقد كولومبيا أنها لن تستطيع القيام بذلك بحلول الموعد المحدد، فقد قدمت في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني طلباً بتمديد الأجل المحدد لها. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، كتبت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني إلى كولومبيا طالبة إليها تقديم المزيد من المعلومات. وقدمت كولومبيا ردها في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ثم ألحقته بطلب منقح في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. وتطلب كولومبيا تمديداً لمدة ١٠ سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢١).

٢- ويشير الطلب إلى أن القوات المسلحة الكولومبية كانت قد قامت، قبل بدء نفاذ الاتفاقية، بزرع ألغام مضادة للأفراد حول ٣٥ قاعدة عسكرية على مساحة يبلغ إجماليها ١٥٩ ٦٥٢ متراً مربعاً. ويشير الطلب كذلك إلى أن أنشطة إزالة الألغام كانت

الرجاء إعادة الاستعمال

في شباط/فبراير ٢٠١٠ قد أُكملت حول ٣٠ قاعدة عسكرية، إذ طُهرت مساحة قدرها ٩٩٩ ١١٠ متراً مربعاً ودُمر ٧١٩ ٢ لغماً مضاداً للأفراد و٨١ ذخيرة غير منفجرة. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن عملية إزالة الألغام في المناطق المحيطة بالقواعد العسكرية الخمس مستمرة، وأن مساحة قدرها ٤٨١ ٣١ متراً مربعاً قد طُهرت ودُمر ٥٣٩ لغماً مضاداً للأفراد و٣٨ ذخيرة غير منفجرة، وأن تطهير المناطق الملغومة المتبقية حول القواعد العسكرية سينطلق اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") التزام كولومبيا بأن تزيل جميع الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها القوات المسلحة الكولومبية وتدمرها بانتهاء مهلة السنوات العشر التي حُددت لكولومبيا في البداية.

٣- ويشير الطلب إلى أنه، بالإضافة إلى الألغام التي زرعتها القوات المسلحة الكولومبية، تواجه كولومبيا حجماً مجهولاً من التلوث بالألغام بسبب استعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة أجهزة متفجرة مرتجلة "لها خصائص الألغام المضادة للأفراد". وفيما يتعلق بهذا الجانب من التحدي الذي تواجهه كولومبيا، يذكر الطلب أن كولومبيا تفتقر، بسبب طبيعة الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة، إلى أساس مرجعي يُعتمد عليه لقياس التقدم الذي تحرزه، ومن ثم فإنها لا تزال عاجزة عن قياس مدى التحدي وطبيعته قياساً كمياً. ويشير الطلب كذلك إلى أن كولومبيا قد حددت منظوراً عاماً فيما يتعلق بتأثير الأجهزة المتفجرة المرتجلة على الصعيد الوطني بناء على "الحوادث المرتبطة بالألغام المضادة للأفراد"، إذ سُجلت ٢٣٤ ١٣ "حادثة" في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مع وقوع "حادثة" واحدة على الأقل في ٦٥ في المائة من بلديات كولومبيا البالغ عددها ١١٩ ١ بلدية. وفي سياق آخر، يشير الطلب إلى أن ثمة ١٩١ ١٠ حادثة مسجلة في نظام إدارة المعلومات في كولومبيا. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن ٦ مقاطعات من أصل ٣٢ مقاطعة في كولومبيا (أنتيوكيا وميتا وبوليفار وكاكويتا ونورتي دي سانتاندير وأراوكا) سُجلت فيها منذ عام ٢٠٠٢ نسبة ٥٨ في المائة من جميع "الحوادث" وأن ما يناهز ٥٠ في المائة من الحوادث كلها يتركز في ٤٩ بلدية. ولاحظ فريق التحليل التناقض المتعلق بعدد "الحوادث" التي أبلغت عنها كولومبيا.

٤- ويشير الطلب إلى أن وحدات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية قد أكملت، منذ عام ٢٠٠٧، تطهير كل أو بعض المناطق الثلاثة والثلاثين المتأثرة بوجود أجهزة متفجرة مرتجلة أو يُشتبه بوجودها فيها، حيث بلغ مجموع المساحة المفرج عنها ٨١٣ ٢٦٧ متراً مربعاً ودُمر ٢٤١ جهازاً متفجراً مرتجلاً و٣١٠ ذخائر غير منفجرة. ولم يلاحظ فريق التحليل أي شيء في الطلب يشير إلى القيام بأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في الفترة الممتدة بين بدء نفاذ الاتفاقية وعام ٢٠٠٧ في المناطق التي كانت قد زرعت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، كما لم يُحرز سوى تقدم طفيف منذ عام ٢٠٠٧.

٥- ويبين الطلب أن الأسلوب الذي تتبعه كولومبيا لتحديد المناطق الملغومة يبدأ بتسجيل "الحوادث" المرتبطة بالألغام المضادة للأفراد. ويشير الطلب كذلك إلى أن ٢٩ في المائة من الحوادث التي سُجّلت في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ لديها نقطة جغرافية مرجعية، و٣ في المائة من الحوادث لديها مرجع جغرافي تقريبي يرتبط بسمة جغرافية، و٦٨ في المائة من الحوادث تفتقر إلى مرجع جغرافي، ولا ترد الإشارة في حالتها إلا إلى بلدية كمرجع. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن أياً من المستويات المرجعية المذكورة ليس محدداً بما يكفي لتعيين المناطق المشتبه بوجود ألغام مضادة للأفراد فيها، وأن من الضروري إجراء دراسة غير تقنية لكل حادثة من أجل تحديد مدى صحة هذا الاشتباه، ثم إجراء دراسة تقنية لتحديد محيط المنطقة الملغومة، كما يشير الطلب إلى أن عملية التحديد هذه لم تطبق على الإقليم الوطني بأكمله بسبب وجود مشاكل تتعلق بالقدرات والسلامة. وطلبت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني من كولومبيا أن تذكر الأماكن التي جرت فيها عملية التحديد. وردّت كولومبيا بذكر ٢٣ بلدية أجريت فيها ٤٤ من "دراسات الأثر" في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ و٧ بلديات أجري فيها ٢٨ "استقصاء غير تقني" في عام ٢٠١٠. ولاحظ فريق التحليل أن التقديرات المتعلقة بحجم وموقع التحدي المتبقي ليست مؤكدة بالنظر إلى ما أعربت عنه كولومبيا من عدم يقين إزاء تحديد المناطق الملغومة.

٦- ويحدد الطلب التأكيد على "عدم وجود أساس مرجعي وطني يسمح بتقدير دقيق لأبعاد المهمة المتبقية"، غير أنه يشير إلى اتباع منهجية لتقدير مساحة المنطقة المشتبه في كونها خطرة. ويفيد الطلب بأن هذه المنهجية تنطوي على افتراض وجود ألغام أخرى مضادة للأفراد داخل دائرة شعاعها ٤٠ متراً انطلاقاً من موقع اللغم المضاد للأفراد الذي تسبب في وقوع "حادثة"، وبذلك تصبح مساحة المنطقة المعنية ٠٠٠ ٥ متر مربع تقريباً لكل حادثة. ويشير الطلب كذلك إلى أن هذه المنهجية تفضي، بناء على ١٩١ ١٠ "حادثة" سُجّلت في نظام إدارة المعلومات في كولومبيا، إلى الاعتقاد أن إجمالي مساحة "المناطق الخطرة" يبلغ ٠٠٠ ٤٥٥ ٥٠ متر مربع، وأن "التجربة تبين أن ٦٠ في المائة على الأقل من المناطق التي تعتبر خطرة يمكن الإفراج عنها باتباع نُهج غير تقنية"، وأن ٠٠٠ ١٨٢ ٢٠ متر مربع من "المنطقة الملغومة" ستبقى من ثم على ذلك النحو حسب التقديرات. وإذ ذكّر فريق التحليل بأن الطلب يشير إلى أن أياً من الحوادث المبلغ عنها ليست محددة تحديداً كافياً لتعيين المناطق المشتبه بوجود ألغام مضادة للأفراد فيها، فقد لاحظ من جديد الشك الكبير الذي يكتنف تقديرات مساحة "المنطقة الخطرة" والمساحة التي يمكن الإفراج عنها بالوسائل غير التقنية.

٧- وكما ذُكر أيضاً، تطلب كولومبيا التمديد لمدة ١٠ سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢١) بناء على خطورة المشكلة التي تواجهها و"عدم تيقنها من توقف زرع الألغام". وإذ يدرك فريق التحليل التحديات الخاصة التي تواجهها كولومبيا، فإنه يلاحظ أن احتمال زرع الألغام في المستقبل ليس من الأسس التي تنص عليها الاتفاقية لطلب التمديد.

٨- ويشير الطلب إلى الظرفين التاليين باعتبارهما يعوقان التنفيذ في فترة العشر سنوات: (أ) عدم التيقين من توقف الجماعات المسلحة غير المشروعة عن زرع ألغام جديدة، بما في ذلك الطريقة التي تحول فيها العمليات السابقة والجديدة لزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة دون اتخاذ مبادرات تتعلق بالكشف عن تلك الأجهزة وتدميرها؛ (ب) نقص المعلومات المتاحة. ولاحظ فريق التحليل أن عدم بذل الجهود لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المناطق التي وُضعت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة في الفترة الممتدة بين بدء نفاذ الاتفاقية وعام ٢٠٠٧ ربما يكون قد أعاق التنفيذ أيضاً.

٩- ويتضمن الطلب توقعات سنوية لمساحة المنطقة التي تعتزم كولومبيا الإفراج عنها من خلال "التطهير غير التقني" و"التطهير التقني"، إذ تقدر كولومبيا أن مساحة تبلغ زهاء ١,٩ مليون متر مربع سيُفرج عنها في عام ٢٠١١، على أن تتزايد تلك المساحة السنوية تزايداً مطرداً إلى أن تصل في السنوات المقبلة إلى ١٨ مليون متر مربع تقريباً يُفرج عنها في السنة الواحدة. ولاحظ فريق التحليل أنه لما كانت تقديرات حجم التلوث بالألغام غير مؤكدة، وجب عدم تأكيد التوقعات السنوية للمساحة التي سيُفرج عنها.

١٠- ويشير الطلب إلى العلاقة بين تنفيذ المادة ٥ والتقدم المحرز من خلال قيام كولومبيا بتعزيز استراتيجيات تهدف إلى "ضمان السيطرة الإقليمية والدفاع عن السيادة وتعزيز وجود الحكومة في أكثر المناطق تضرراً من العنف". وفي هذا السياق، يشير الطلب إلى أن كولومبيا تخطط للتدخل، في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، في ١٤ بلدية تسمح فيها ظروف السلامة بالقيام بأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويبين الطلب كذلك أن هذه البلديات الأربع عشرة، لا تمثل سوى ٢ في المائة من جميع البلديات المتأثرة، بيد أنها تشكل ١٧ في المائة من إجمالي المساحة التي يقدر أنها ملوثة بالألغام. ولاحظ فريق التحليل أن هناك غموضاً بشأن عدد البلديات الأخرى الآمنة في الوقت الراهن لإجراء عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ولاحظ فريق التحليل كذلك أن كولومبيا قد سعت إلى تحسين نوعية المعلومات عن المناطق الخطرة بإجراء دراسة استقصائية نموذجية لتأثير الألغام الأرضية، غير أن إجراء هذه الدراسة اعترضته صعوبات بسبب العزوف عن تقديم المعلومات من قِبَل السكان في المناطق التي يمكن أن تقوم فيها الجماعات المسلحة غير المشروعة بعمليات انتقامية في حق الأشخاص الذين يعطون معلومات عن مواقع المناطق الملغومة.

١١- ويعدّد الطلب ثمانية "مجالات عمل" للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠ تهدف إلى تناول مخططات تحديد الأولويات، والتنفيذ الأمثل لعمليات إدارة المعلومات وتنمية المهارات المتعلقة بالإفراج عن الأراضي: (أ) "توحيد الأدوات اللازمة لتحليل الأولويات والفرص"؛ (ب) "تعزيز الحيّز التقني المتاح لإجراء المناقشات واتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي"؛ (ج) "تأهيل أدوات جمع المعلومات في الميدان لأغراض العمليات"؛ (د) "تأهيل إجراءات تسيير نظام إدارة المعلومات وتشغيله بالتزامن مع نظم الدعم"؛ (هـ) "تأهيل إجراءات

التسجيل أو عمليات الإزالة والأنشطة الأخرى ذات الصلة"؛ (و) "تحسين القدرات التقنية للحكومة الكولومبية على إزالة الألغام"؛ (ز) "تحسين القدرات التقنية للمنظمات المدنية على إزالة الألغام"؛ (ح) "تحسين القدرات الأخرى غير التقنية على إزالة الألغام".

١٢- وإذ لاحظت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني أن القضايا التي تواجهها كولومبيا فيما يتعلق بإدارة المعلومات تبدو عنصراً هاماً لنجاح العمليات خلال فترة التمديد، فقد سألت كولومبيا عن السبب الذي يفسر أن تحديث أدوات ووسائل جمع المعلومات لن يجري إلا في عام ٢٠١١ وعن الأسباب التي منعت كولومبيا من معالجة القضايا المتعلقة بإدارة المعلومات خلال السنوات العشر الأولى التي أعقبت بدء نفاذ الاتفاقية. وأشارت كولومبيا في ردها إلى أن التركيز فيما يتعلق بإدارة المعلومات، قبل عام ٢٠٠٥، قد انصب على كشف حجم المشكلة من أجل إعطاء الأولوية، في الميزانية الوطنية، للإجراءات المتعلقة بالألغام وعلى تحديد ضحايا الألغام المضادة للأفراد لتشجيع إدماجهم في البرامج الحكومية، كما أشارت إلى أن نظام إدارة المعلومات قد صُمّم إلى حد كبير لأداء هذه المهام. وأفادت كولومبيا كذلك في ردها بأن هناك وظيفة لإدارة المعلومات منذ عام ٢٠٠٥، لا تتناول سوى حقول الألغام في القواعد العسكرية، وأن الاحتياجات المتعلقة بإدارة المعلومات، في المناطق التي زرعت فيها الجماعات المسلحة غير المشروعة ألغاماً، أصحبت واضحة مع بداية عمليات إزالة الألغام في المجتمعات المحلية في عام ٢٠٠٧. وذكرت كولومبيا أيضاً في ردها أنها تعمل مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة إدارة المعلومات وبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام (iMMAP) على تعديل إجراءات وأدوات إدارة المعلومات من أجل شروع المنظمات المدنية في عمليات إزالة الألغام.

١٣- ويشير الطلب إلى أن خطة كولومبيا تشمل زيادة في عدد الأفرقة الحكومية الكولومبية المعنية بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية من ٩ أفرقة في عام ٢٠١١ إلى ١٤ في عام ٢٠١٣، والاستمرار في زيادتها بعدئذ إلى أن يبلغ عددها ٢٥ فريقاً في عام ٢٠٢٠. ويشير الطلب كذلك إلى أن خطة كولومبيا تتوقع أيضاً أن يكون "فريقان تابعان للمنظمات المدنية" جاهزين للعمل في عام ٢٠١١، وأن يتزايد هذا العدد إلى أن يبلغ ٨٥ فريقاً في عام ٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن هذه الزيادة تتوقف على ظروف السلامة في المناطق التي ستجري فيها التدخلات وعلى مدى استعداد المنظمات والحكومات التي تمولها.

١٤- ويبين الطلب أن كولومبيا تتبع أساليب ومعايير للتطهير التقني ترد في "معايير البلد الوطنية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية" وفي سبعة إجراءات عملية سارية تشمل ما يلي: الإجراء المتعلق بتطهير المناطق الملغومة لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من وجود الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة أو الاشتباه بوجودها؛ والإجراء المتعلق باستخدام كلاب كشف الألغام في تطهير المناطق الملغومة؛ والإجراء المتعلق بتطهير المناطق الملغومة عن طريق استخدام الوسائل الآلية لإزالة الألغام؛ والإجراء المتعلق

بتدمير الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ والإجراء المتعلق بتدمير الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة بواسطة نيترو الميثان التركيبي؛ والإجراء المتعلق بشق الأخاديد بواسطة الجرف؛ والإجراء المتعلق بتطهير المناطق الملغومة من خلال الوصول إلى مستوى أعمق. ويشير الطلب إلى أن الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو ضمان تطهير المناطق المعنية وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وسألت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني كولومبيا عما إذا كانت هذه الأساليب تُتبع فعلاً في الميدان. وردّت كولومبيا موضحة أن هناك إجراءات عملية سارية فيها لتطهير المناطق الملغومة بواسطة الكلاب والإجراءات الآلية، ومع ذلك فإن تلك الإجراءات لم تنفذ بعد.

١٥- ويشير الطلب إلى أن كولومبيا تقلّص مساحة المناطق الخطرة باستبعاد المناطق التي سبق استعمالها لأغراض الزراعة أو البناء، والطرق أو الممرات التي يستخدمها السكان بكثرة، والمناطق التي أدخلت فيها الأعمال الهندسية تغييرات كبيرة على الأراضي، والمناطق التي توجد فيها "علامات واضحة تشير إلى أن السكان يستغلون الأراضي الموجودة فيها". غير أن الطلب يفيد أيضاً بأنه "ما زال يتعين على كولومبيا أن تضع وتعتمد معايير للإفراج عن الأراضي بناء على أساليب غير تقنية". وطلبت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني من كولومبيا أن تعلّق على كيفية إفراجها عن المناطق في غياب معايير للإفراج عن الأراضي. وردّت كولومبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ مشيرة إلى أن الفرق المعنية بإجراء دراسات الأثر والدراسات التقنية كانت، حتى عام ٢٠٠٩، تحدد المناطق الخطرة "بشطب" الأراضي أو "الإفراج عنها بصورة غير رسمية"، ولكن "ليس من المناسب القول إن أقاليم محددة قد أُفرج عنها من خلال هذا الإجراء غير الرسمي". وأشارت كولومبيا في ردها كذلك إلى أن "معايير تتعلق بالإفراج عن الأراضي من خلال دراسة استقصائية عامة" و"معايير لتأكيد أو نفي تلوث منطقة ما بالألغام المضادة للأفراد/الذخائر غير المنفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة" قد أُقرت في أيار/مايو ٢٠١٠ وسُجلت ضمن الإجراءات العملية التي تتبعها كتيبة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

١٦- ولاحظ فريق التحليل، في معرض إشارته إلى طابع الغموض الكبير الذي يكتنف تقديرات كولومبيا لمساحة "المناطق الخطرة" وموقع المناطق التي قد تتطلب تطهيرها بالفعل، أهمية استفادة كولومبيا من المجموعة الكاملة من الأساليب العملية للإفراج، بثقة كبيرة، عن المناطق التي يشتبه باحتوائها على ألغام مضادة للأفراد، على نحو ما أوصى به الاجتماع التاسع للدول الأطراف. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل التناقض بين رد كولومبيا المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الذي تشير فيه إلى اعتماد معايير، منذ أيار/مايو ٢٠١٠، للإفراج عن الأراضي وشطبها، والإشارة، في طلب التمديد المعدل في آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى أن "كولومبيا ما زال يتعين عليها أن تضع وتعتمد معايير للإفراج عن الأراضي بناء على أساليب غير تقنية". ولاحظ فريق التحليل كذلك اللبس الذي أثارته كولومبيا بالإشارة إلى أن "المناطق التي قُلصت من خلال الدراسات التقنية وغير التقنية لا تعتبر مناطق مطهرة" وأن

ذلك قد يؤثر على مدى إسهام الدراسات التقنية وغير التقنية، كما يرد في الفقرة ٥ أعـــلاه، في التحقق من الشك في وجود ألغام مضادة للأفراد أو تبديد ذلك الشك وفي تحديد محـــيط المناطق الملغومة.

١٧- ويبين الطلب أن ضمان الجودة في كولومبيا يُكفل بوجود مشرفين وطنيين ومراقبين دوليين من مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية التابع لمنظمة الدول الأمريكية. ويشير الطلب كذلك إلى أن ضمان الجودة يتم من خلال تفتيش المناطق المطهرة، وهو تفتيش يجريه فريق غير الفريق الذي يطهّر المنطقة، ويعمل باسم الـــسلطة الوطنيـــة الكولومبيـــة المعنيـــة بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام. كما يشير الطلب إلى أن العملية تُستكمل بعد ذلك بإجراء دراسة نهائية.

١٨- ويذكر الطلب أن حكومة كولومبيا قد ضمنت توافر الموارد الضرورية لزيادة القدرة على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية حتى عام ٢٠١٢. ويشير الطلب كـــذلك إلى أن مـــن المتوقع أن تستثمر حكومة كولومبيا مبلغاً يتجاوز ٩٢ مليـــون دولار بـــين عـــامي ٢٠١١ و٢٠٢٠ لزيادة في القدرة على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بما يكفل زيادة القدرة المشار إليها في الفقرة ١٣. ولاحظ فريق التحليل الالتزام المالي الكبير الذي تعهدت بـــه كولومبيـــا دعماً لجهودها الرامية إلى تنفيذ المادة ٥.

١٩- ويشير الطلب إلى أن من المتوقع أن تستثمر الحكومات التي تمول "المنظمات المدنيـــة (المعنية بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية)" مبلغاً يتجاوز ١٨٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠ (أي بمتوسط سنوي يزيد على ١٨ مليون دولار) في زيادة القدرة على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بما يكفل زيادة القدرة المشار إليها في الفقرة ١٣. ويُتوقع أن تزيد المبالغ السنوية من ٠٠٠ ٩٠٠ دولار تقريباً في عام ٢٠١١ إلى ما ينـــاهز ٣,٧ ملايـــين دولار في عام ٢٠١٢ ثم إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣. ولما لم تـــرد أي إشـــارة في الطلب إلى المساهمات المالية الدولية السابقة لعمليات إزالة الألغام للأغـــراض الإنـــسانية في كولومبيا في حين أن المبالغ المتوقعة في المستقبل كبيرة جداً، فقد لاحظ فريـــق التحليـــل أن توقعات كولومبيا فيما يتعلق بتعبئة الموارد هي توقعات طموحة للغاية.

٢٠- ويشير الطلب إلى أن كولومبيا تتوقع مبلغـــاً يتجـــاوز ٥,٢ ملايـــين دولار بـــين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠ (أي بمتوسط سنوي يزيد على ٠٠٠ ٥٢٧ دولار) لتغطية تكـــاليف "الأفرقة المعنية بإجراء دراسات غير تقنية". ويشير الطلب كذلك إلى أن كولومبيـــا تتوقـــع مبلغ ٠٠٠ ٤٠ دولار لتغطية التكاليف غير المتكررة في عـــام ٢٠١١ و٠٠٠ ١١٠ دولار لتغطية التكاليف السنوية المتعلقة "بتحديد المهام وتركيز الموارد" خلال فترة التمديد المطلوبة، و٠٠٠ ١٩٠ دولار لتغطية التكاليف السنوية المتعلقة بإدارة المعلومات خلال فترة التمديـــد المطلوب، و١,١٢٥ مليون دولار لتغطية تكاليف أخرى تتعلـــق بـــإدارة المعلومـــات بـــين

عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢. ولاحظ فريق التحليل عدم وجود أي إشارة في الطلب إلى مصدر التمويل المتوقع لتغطية هذه التكاليف.

٢١- وسألت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني كولومبيا عن كيفية تحديد الميزانية الخاصة بالأفرقة الوطنية والمدنية المعنية بإزالة الألغام فضلاً عن الاستثمار اللازم لعمل الأفرقة غير التقنية. وردت كولومبيا موضحة أن التكاليف تستند إلى ما هو محدد لدى القوات المسلحة الكولومبية من تكاليف الصيانة والعمليات والمعدات اللازمة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

٢٢- ويشير الطلب إلى تحقيق مكاسب اجتماعية - اقتصادية جمة نتيجة لتنفيذ المادة ٥. ويفيد الطلب كذلك بأن أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية تيسر عودة المشردين وانتعاش المجتمعات المحلية. ويبين الطلب أن ما مجموعه ٢ ٣٧٥ شخصاً في ست بلديات قد استفادوا من هذه الجهود منذ عام ٢٠٠٨. ويشير الطلب أيضاً إلى أن الأجهزة المتفجرة المرتجلة لا تزال تشكل، بالرغم من هذه الجهود، تهديداً حقيقياً لرفاه المجتمعات المحلية. ويذكر الطلب كذلك أن الألغام المضادة للأفراد تؤثر تأثيراً متبايناً على أضعف الفئات السكانية حيث يشتد أثرها على جماعات الشعوب الأصلية بوجه خاص. ويشير الطلب إلى أن ما مجموعه ٨ ٢٤٥ كولومبيا وقعوا ضحايا الألغام المضادة للأفراد بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩، يشكل المدنيون منهم نسبة ٣٢ في المائة (٢ ٥١٣ شخصاً) ويمثل أفراد "القوات العامة" منهم نسبة ٦٨ في المائة (٥ ٣٢١ فرداً)، ونجا منهم بعد الإصابة ٧٨ في المائة (٦ ١٣٠ شخصاً). ويفيد الطلب كذلك، فيما يتعلق بالضحايا المدنيين، بأن ١٢ في المائة (٣٠٣ أشخاص) منهم نساء و٢٢ في المائة (٥٥٧ شخصاً) منهم كانوا قصراً وقت إصابتهم. ولاحظ فريق التحليل أن كولومبيا قد قدمت في طلبها بيانات بشأن ضحايا الألغام موزعة حسب السن والجنس، وذلك امتثالاً للالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها باعتماد خطة عمل كارتاخينا.

٢٣- ويتضمن الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تستفيد منها الدول الأطراف في تقييم الطلب ودراسته، تشمل مجموعة متنوعة من الجداول والخرائط فضلاً عن صور لأجهزة متفجرة مرتجلة عُثر عليها في كولومبيا.

٢٤- ولاحظ فريق التحليل أن طلب كولومبيا الاستفادة من أقصى مدة متاحة هو أمر مفهوم بالنظر إلى حدة مشكلة التلوث المعروف أو المشتبه فيه، غير أن كولومبيا تفعل ذلك بناء على صورة ناقصة. ولاحظ فريق التحليل كذلك أنه قد يكون من المفيد، للحصول على صورة أفضل عن الوضع، أن تقدم كولومبيا توضيحات إضافية إلى الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف الذي سيعقد في عام ٢٠١١ بشأن المناطق التي تسير حالياً في مسار "تدعيم الديمقراطية" والمناطق التي تتوفر فيها حالياً الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ مهام إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، فضلاً عن تقديم مزيد من المعلومات عن هذه المناطق.

٢٥- ولاحظ فريق التحليل أن من المؤسف، بعد مضي ما يناهز عشرة أعوام على بدء نفاذ الاتفاقية، ألا تتوفر لدى كولومبيا المعلومات اللازمة للإبلاغ على نحو أدق عن موقع

المناطق التي يُعرف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو يشتبه باحتوائها عليها، ليتسنى لها من ثم أن تضع خطة للتنفيذ بناء على معلومات ملموسة. وفي هذا السياق، لاحظ فريق التحليل أنه سيكون من المفيد أن تقدم كولومبيا إلى الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف معلومات محدّثة عن الخطوات التي تُتخذ لوضع أساليب أكثر فعالية وتنفيذها من أجل تحديد الموقع والمساحات الفعلية للمناطق التي يشتبه في كونها خطرة في البلديات التي قد يتسنى فيها ذلك.

٢٦- ولاحظ فريق التحليل أنه بالنظر إلى التوقعات الطموحة للغاية فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وبالنظر إلى أهمية المحافظة على مستوى عال من الدعم الخارجي، فإن كولومبيا يمكن أن تستفيد من وضع استراتيجية في أقرب وقت ممكن لتعبئة الموارد تتسم بالوضوح فيما يخص التزاماتها الوطنية خلال فترة التمديد.

٢٧- ولاحظ فريق التحليل أنه بالنظر إلى الأنشطة التي تقوم بها كولومبيا والتي ستشمل في البداية ١٤ بلدية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، فضلاً عن الجهود الأخرى التي ستبذلها لكي تحدد مستوى التلوث تحديداً أدق، وبالنظر إلى أن كولومبيا قد وضعت أهدافاً محددة ترمي إلى استحداث منهجيات لدعم عمليات إزالة الألغام التي تضطلع بها قواتها المسلحة ومنظماتها المدنية، فسيتسنى لكولومبيا أن تفهم على نحو أوضح مواقع التلوث وطبيعته بحلول نهاية تلك الفترة، وكذلك الخطوات التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذا التلوث. كما لاحظ فريق التحليل أن كولومبيا قد قدمت خطة للتطهير تقتصر على الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ فقط. وفي هذا السياق، لاحظ فريق التحليل أنه سيكون من المفيد أن تقدم كولومبيا إلى المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٣ خطة تنفيذ منقحة تتضمن وتراعي فهما أوضح وأكثر تعليلاً لمواقع التلوث وطبيعته وتشتمل على توقعات سنوية منقحة للمناطق التي ستُطهر ولوقت تطهيرها والنهج الذي سيُتّبع في ذلك. وإضافة إلى ذلك، لاحظ فريق التحليل أنه سيكون من المفيد أن تقدم كولومبيا، أثناء اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الدول الأطراف والمؤتمرات الاستعراضية، تحديثات مفصلة باستمرار تتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها في طلب التمديد.